مجلة وعي للعلوم الإنسانية
العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٧٤٨-٧٧٠
مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

تأثير الاحتلال الاجنبي على إيران خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤١-١٩٤٥)

The impact of foreign occupation on Iran during World War II 1941-1945

م.د بان صبيح سالم منصور
Dr. Ban Subaih Salem Mansour
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
bansalim@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية

الاحتلال الأجنبي، إيران، الحرب العالمية الثانية، السياسة الإيرانية.

الملخص

تناول هذا البحث دراسة التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاحتلال البريطاني والسوفياتي لإيران خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤١-١٩٤٥). استعرض البحث خلفية الاحتلال ودوافعه الدولية والمحلية، بالإضافة إلى تحولات السلطة السياسية بعد خلع رضا شاه وتنصيب محمد رضا بهلوي، مع التركيز على تدخل القوى الأجنبية في المؤسسات السياسية وصعود الأحزاب المدعومة من الاحتلال، مثل حزب توده، وما نتج عن ذلك من أزمة سيادة وطنية.

كما تناول البحث التأثيرات الاقتصادية للاحتلال، لا سيما السيطرة على النفط والموارد الطبيعية، والأزمة الغذائية والتضخم، والتدهور الحاد في البنية التحتية والصناعية، التي أدت إلى اتساع الفقر وتفاقم التفاوت الطبقي. في الجانب الاجتماعي، ناقش البحث الهجرة والنزوح الداخلي وتنامي الحركات الوطنية والإضرابات العمالية التي كانت رد فعل على الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية.

ختامًا، بيّن البحث نتائج الاحتلال من انسحاب القوات الأجنبية ومؤتمر طهران، وظهور إرهاصات ثورة دستورية جديدة، بالإضافة إلى تمهيد الطريق للهيمنة الأمريكية على إيران في المرحلة اللاحقة. يخلص البحث إلى أن الاحتلال شكل نقطة تحوّل مفصلية أضعفت السيادة الإيرانية، وأسست لصراعات سياسية واجتماعية معقدة في العقود التالية.

KEY WORD

Foreign occupation, Iran, World War II, Iranian politics.

Abstract

This study examines the political, economic, and social impacts of the British and Soviet occupation of Iran during World War II (1941–1945). The research reviews the background of the occupation and its international and domestic motives, alongside political power shifts following the abdication of Reza Shah and the installment of Mohammad Reza Pahlavi. It focuses on foreign interference in political institutions and the rise of occupation-backed parties such as the Tudeh Party, resulting in a national sovereignty crisis.

The study also addresses the economic consequences of the occupation, particularly the control over oil and natural resources, the food crisis and inflation, and the severe deterioration of infrastructure and industry, which led to expanding poverty and increasing social inequality. On the social level, the research discusses internal migration, displacement, and the growth of national movements and labor strikes as responses to worsening economic and political conditions.

Finally, the research highlights the outcomes of the occupation, including the withdrawal of foreign forces, the Tehran Conference, the emergence of signs of a new constitutional revolution, and the paving of the way for subsequent American hegemony in Iran. The study concludes that the occupation represented a pivotal turning point that weakened Iranian sovereignty and laid the foundation for complex political and social conflicts in the following decades.

المقدمة

تُعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) واحدة من أبرز المحطات التي أعادت رسم خريطة النفوذ العالمي، وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط، التي لم تكن طرفًا مباشرًا في الحرب، لكنها دفعت

ثمنًا باهظًا جراء موقعها الجيوسياسي وموقعها الحيوي في حسابات القوى الكبرى. وتُعد إيران من أبرز الدول التي تعرضت لاحتلال مباشر من قوتين عظميين هما بريطانيا والاتحاد السوفياتي في عام 1941، تحت ذريعة دعم المجهود الحربي للحلفاء ضد ألمانيا النازية، ولضمان خطوط الإمداد عبر ما سمي بـ"الممر الفارسي [1].

رغم إعلان إيران الحياد الرسمي في الحرب، فإن الحلفاء لم يعيروا ذلك أي اهتمام، بل قاموا باجتياح أراضيها وتقسيمها إلى مناطق نفوذ عسكرية، فاحتلت القوات البريطانية الجنوب والغرب، بينما سيطرت القوات السوفياتية على الشمال. وقد أدّى هذا الاحتلال إلى خلع الشاه رضا بهلوي وتنصيب ابنه محمد رضا بهلوي، في خطوة عكست مدى هشاشة السيادة الإيرانية أمام التدخلات الخارجية، وأظهرت تحكّم القوى المحتلة بمفاصل الدولة ومصير العرش [2].

لم يقتصر تأثير الاحتلال على المستوى السياسي فقط، بل امتد ليشمل البنية الاقتصادية والمجتمع الإيراني بأسره؛ فقد أُنهكت البلاد من النهب الممنهج للموارد الطبيعية وخاصة النفط، فضلًا عن الانهيار الاقتصادي الذي تمثل في التضخم الحاد، وندرة السلع، وظهور مجاعات في بعض المناطق، فيما استغل الحلفاء الأراضي الإيرانية دون مقابل حقيقي للدولة، ما زاد من الاعتماد الاقتصادي على الخارج وعمّق من مظاهر التبعية [3].

اجتماعيًا، أدى الاحتلال إلى تفاقم الفقر والنزوح الداخلي، وتفشي الأوبئة، وظهور موجات من الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية، فضلًا عن تصاعد النشاط الحزبي في البلاد، خصوصًا حزب

(1) Cronin, S. (2018). Iran's Strategic Location and the Allied Occupation during World War II. In Iranian Studies, p.210 .

(2) Ansari, A. M. (2019). Iran, Islam and Democracy: The Politics of Managing Change. Chatham House Report، p.88 .

(3) Bahadori, M., & Moshiri, S. (2020). Economic Consequences of WWII in Iran: Structural Fragility and Political Ramifications. Iranian Economic Review, p.134 .

"توده" المدعوم من السوفيات، والذي مثّل أبرز تجليات التدخل الخارجي في الشأن السياسي الداخلي الإيراني [1].

كما كان لتلك الأحداث تأثير بعيد المدى على مسار التطور السياسي الإيراني في العقود التالية، حيث مهّدت تلك المرحلة لتصاعد الوعي الشعبي بالاستقلال والهوية الوطنية، وهي المسائل التي ستشكل لاحقًا خلفيات ثورتي 1953 و1979.

وفي ضوء هذه التطورات، يسعى هذا البحث إلى تحليل أوجه التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاحتلال الأجنبي لإيران خلال الحرب العالمية الثانية، من خلال دراسة مقارنة بين النفوذ البريطاني والسوفياتي، مع محاولة فهم الآليات التي جرى بها تقويض السيادة الوطنية وتفكيك البنية الداخلية للدولة الإيرانية، في مرحلة تاريخية مفصلية.

اولاً: الخلفية التاريخية لإيران قبل الاحتلال الأجنبي(1939–1941)

عاشت إيران قبيل الاحتلال الأجنبي في عام 1941 مرحلة معقدة من التحولات السياسية والإدارية تحت حكم رضا شاه بهلوي، الذي تولّى السلطة رسميًا عام 1925 بعد إلغاء الدولة القاجارية، واضعًا نصب عينيه مشروعًا تحديثيًا طموحًا للدولة الإيرانية على النمط الغربي، من حيث الإدارة المركزية، وبناء المؤسسات، وإنشاء البنية التحتية، وتقوية الجيش [2]. غير أن هذا المشروع التحديثي، ورغم مظاهره الإدارية والتنظيمية، كان يقوم على سلطوية مشددة أضعفت الحياة السياسية، وقلّصت من الحريات العامة، وأقصت المعارضة، كما اعتمد رضا شاه بشكل كبير على الجيش وجهاز الدولة البيروقراطي لإحكام السيطرة، ما جعله عرضة للعزلة الشعبية والانكشاف السياسي في مواجهة الأزمات الخارجية[3].

من الناحية الاقتصادية، كانت إيران دولة نامية تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، الذي كانت تحتكره شركة النفط الأنغلو-إيرانية (Anglo-Iranian Oil Company) التي كانت تخضع لسيطرة

(1) Abrahamian, E. (2017). Modern Iran: Roots and Results of Revolution. Cambridge University Press, p.273 .

(2) Ansari, A. M. op.cit، p.77 .

(3) Abrahamian, E. pp.cit، p.59 .

بريطانية شبه مطلقة. ورغم العائدات النفطية، فإن ثمار التنمية لم تصل إلى غالبية الشعب، حيث كانت البلاد تشهد تفاوتًا طبقيًا حادًا، وانتشارًا للفقر في الريف والمناطق الطرفية [1]. كما أن الاقتصاد الإيراني كان هشًّا أمام الأزمات الدولية، ويعاني من ضعف الإنتاج المحلي وتضخم العجز التجاري، وهي عوامل زادت من هشاشته أمام المتغيرات الجيوسياسية خلال الحرب العالمية الثانية.

أما على المستوى الدولي، فقد حاولت إيران اتباع سياسة الحياد في بداية الحرب العالمية الثانية، إذ أعلن رضا شاه رسميًا التزام بلاده بعدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع العالمي في سبتمبر 1939، وأوقف العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا النازية بشكل جزئي فقط. ومع ذلك، بقيت العلاقات الألمانية-الإيرانية قوية نسبيًا، خصوصًا في مجالات التجارة والصناعة، ما أثار قلق بريطانيا والاتحاد السوفياتي، اللتين اعتبرتا ذلك تهديدًا لمصالحهما في المنطقة [2]. ونتيجة لهذا القلق، بات رضا شاه يُنظر إليه على أنه متعاطف مع المحور، وهو ما وفّر ذريعة لاحقة للغزو البريطاني-السوفياتي في عام 1941.

في ذات الوقت، لم يكن النظام السياسي الإيراني يتمتع بقدرة مؤسساتية حقيقية لمواجهة الضغوط الخارجية؛ فقد فشلت جهود الشاه في بناء دولة حديثة ذات سيادة مكتملة، نظرًا لاعتماده المفرط على المركزية الشديدة وتهميش المجتمع المدني والنخب السياسية، وهو ما جعل الدولة الإيرانية عرضة للانهيار السريع حين واجهت أزمة الاحتلال، خاصة في ظل ضعف الدعم الشعبي ومحدودية الاستقلال الاقتصادي [3].

وهكذا، فقد تضافرت عوامل متعددة – داخلية وخارجية – جعلت إيران عشيّة الاحتلال دولةً ذات سيادة شكلية، واقعة في قلب صراع المصالح الإمبريالية، وغير قادرة على الدفاع عن قرارها الوطني في ظل الاختراقات البريطانية والسوفياتية المتزايدة.

(1) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.127 .
(2) Cronin, S., op.cit، p.211 .
(3) Ansari, A. M. op.cit، p.95 .

ثانياً: السياق الدولي والمحلي للاحتلال الأجنبي لإيران(1941)

الحرب العالمية الثانية وموقع إيران الاستراتيجي

مع اشتداد الصراع بين دول الحلفاء ودول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، برزت إيران كرقعة جغرافية ذات أهمية استراتيجية بالغة، كونها تمثل جسرًا بريًا واقتصاديًا ولوجستيًا يصل آسيا بالشرق الأوسط والخليج، فضلًا عن حدودها المباشرة مع الاتحاد السوفياتي واحتضانها لحقول النفط الحيوية، لا سيما في الجنوب الغربي. هذه الخصائص جعلت من الأراضي الإيرانية عنصرًا حاسمًا في ما عُرف بـ"الممر الفارسي"، وهو خط إمداد استراتيجي استخدمته بريطانيا والولايات المتحدة لنقل السلاح والمساعدات إلى الجيش الأحمر السوفياتي، بعد دخول موسكو الحرب إلى جانب الحلفاء عام 1941[1].

بالإضافة إلى ذلك، كانت إيران تطل على الخليج العربي وبحر قزوين، ما منحها ثقلًا بحريًا مضاعفًا، وموقعًا يجعلها بوابة نحو الهند، مستعمرة التاج البريطاني آنذاك، وهو ما دفع الحلفاء إلى اعتبارها "أرضًا لا بد من السيطرة عليها، وليس فقط حليفًا محتملًا"[2].

دوافع بريطانيا والاتحاد السوفياتي لاحتلال إيران

رغم إعلان إيران حيادها رسميًا مع اندلاع الحرب في سبتمبر 1939، فإن القوى الكبرى لم تثق في هذا الحياد، خاصة بعد أن استمرت العلاقات التجارية والعسكرية بين طهران وبرلين، حيث بلغ عدد الخبراء والفنيين الألمان العاملين في إيران أكثر من ألف شخص، في مجالات السكك الحديدية والصناعة والبنى التحتية. وقد رأت بريطانيا في ذلك تهديدًا مباشرًا لمصالحها في الخليج والهند، فيما خشيت موسكو من أن يتحول الجنوب الإيراني إلى قاعدة متقدمة للنازيين في حال توسع الحرب [3].

بالتالي، قررت لندن وموسكو، في خطوة منسقة، غزو إيران في أغسطس 1941، تحت مبررات متعددة، منها حماية الممر الفارسي، وضمان النفط الإيراني، ومنع التغلغل الألماني. لكن هذه المبررات

(1) Cronin, S., op.cit، p.208 .
(2) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.135 .
(3) Ansari, A. M. op.cit، p.93 .

كانت تخفي دوافع أبعد، تتصل برغبة القوتين في تعزيز نفوذهما الجيوسياسي، وضمان إعادة رسم التوازن الإقليمي بما يخدم مصالح الحلفاء خلال الحرب وما بعدها, وقد فسّر عدد من الباحثين الاحتلال باعتباره خطوة استباقية من الحلفاء لإقصاء رضا شاه الذي كان ينزع نحو الاستقلالية، خاصة مع تنامي نزعة قومية في سياسته الخارجية، ورفضه المستمر لطرد الألمان رغم الضغوط البريطانية المبكرة [1].

الاتفاق الثلاثي والوجود العسكري الأجنبي في إيران

بعد احتلال إيران، جرى توقيع ما عُرف بالاتفاق الثلاثي في يناير 1942 بين الحكومة الإيرانية الجديدة (برئاسة محمد رضا بهلوي) وكلٍّ من بريطانيا والاتحاد السوفياتي، ونصّ على:

احترام استقلال إيران وسيادتها ووحدة أراضيها.

سحب القوات الأجنبية بعد انتهاء الحرب بـ6 أشهر.

استخدام الأراضي الإيرانية كممر للإمدادات العسكرية.

المساهمة في دعم الأمن الداخلي ومكافحة الجاسوسية الألمانية [2].

ورغم هذه البنود، فإن الاتفاق لم يُنفذ بصورة متوازنة، بل تحوّل إلى أداة لإضفاء الشرعية على الوجود العسكري الأجنبي الواسع، والذي أخلّ بالسيادة الإيرانية فعليًا. حيث تمركزت القوات البريطانية في الجنوب، وسيطرت على المنشآت النفطية والموانئ، بينما فرضت القوات السوفياتية هيمنتها على شمال إيران، لا سيما في أذربيجان وكردستان، وبدأت تدعم تحركات انفصالية لاحقًا، وهو ما أفضى لاحقًا إلى أول أزمات "الحرب الباردة" في العالم بعد عام 1945 [3].

وقد أدى هذا الاحتلال المزدوج إلى تقسيم إيران فعليًا إلى مناطق نفوذ، ما أثار موجة من الرفض الشعبي والسياسي، رغم ضعف الدولة والمؤسسات. كما تزامن الوجود العسكري مع ضغوط اقتصادية

(1) Abrahamian, E. pp.cit، p.64 .
(2) Cronin, S., op.cit، p.215 .
(3) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.137 .

هائلة على المجتمع الإيراني، وغياب قدرة الحكومة على ممارسة سلطتها الفعلية خارج العاصمة طهران [1].

ثالثاً: التحولات السياسية في ظل الاحتلال(1941–1945)

خلع رضا شاه وتنصيب محمد رضا بهلوي

شكل خلع رضا شاه البهلوي في 16 سبتمبر 1941 نقطة تحوّل محورية في التاريخ السياسي الإيراني الحديث، حيث لم يكن هذا التغيير نتيجة حراك شعبي أو انتقال دستوري طبيعي، بل تم بإملاءات مباشرة من قوات الاحتلال البريطاني والسوفياتي .فقد كان رضا شاه، منذ تأسيسه الدولة البهلوية عام 1925، يعمل على تقوية مركزية الدولة وتحديث المؤسسات، لكن في الوقت ذاته، اتبع سياسة استقلالية نسبية عن القوى الكبرى، ورفض الانصياع التام لمطالب الحلفاء، خصوصًا في ما يتعلق بطرد الخبراء الألمان، الذين كانوا يشكلون نواة مهمة في خططه التحديثية [2].

وقد رأت بريطانيا في استمرار رضا شاه خطرًا على المصالح البريطانية في الخليج والهند، بينما نظر إليه السوفييت على أنه حليف محتمل لألمانيا، أو على الأقل خصم لا يمكن الوثوق به في جوارهم الجنوبي. ومع بدء الاحتلال في أغسطس 1941، مارست القوتان الضغوط المباشرة على الشاه، وأجبر على التنازل عن العرش لنجله محمد رضا بهلوي، الذي كان شابًا قليل الخبرة، وأكثر قابلية للتأثر بالنفوذ الأجنبي [3].

ورغم أن التنصيب تم بموجب الدستور، فإن الظروف التي أحاطت به سلبت العملية شرعيتها السياسية، إذ فرضت على البرلمان الإيراني تحت تهديد الاحتلال، وجرى تنصيب الشاه الجديد في ظل سيطرة عسكرية على العاصمة، وغياب فعلي لأي قدرة مستقلة للدولة الإيرانية. وقد استغل الحلفاء هذا

---

(1) Ansari, A. M. op.cit، p.96 .

(٢) الطالقاني، صادق. (٢٠٢٠). مأزق السيادة الإيرانية في عهد الاحتلال الأجنبي. طهران: معهد الدراسات الإيرانية الحديثة، ص٨١ .

(٣) الجعفري، علي. (٢٠١٨). إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية. مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ص١٠٤ .

الانتقال لفرض نفوذهم على القصر، ولضمان استمرار استخدام إيران كقاعدة لوجستية، دون عوائق سياسية [1].

ومن هنا، يُعد خلع رضا شاه أول أشكال التدخل العلني في السيادة السياسية الإيرانية من قبل الحلفاء خلال الحرب، وقد أثر هذا الحدث لاحقًا على طبيعة الحكم الملكي، حيث بات محمد رضا يعتمد منذ البداية على الدعم الخارجي أكثر من شرعيته الشعبية أو الدستورية [2].

التدخل في المؤسسات السياسية والدستورية

مع تعيين محمد رضا بهلوي على العرش، لم تتوقف التدخلات الأجنبية عند حدود تغيير رأس الدولة، بل امتدت لتشمل المؤسسات السياسية والدستورية، وخاصة البرلمان (مجلس الشورى الوطني)، والحكومة، والقضاء. فقد فرض الاحتلال البريطاني–السوفياتي واقعًا سياسيًا قسريًا، حيث أصبح القادة العسكريون في طهران وتبريز وعبادان يتدخلون في تعيين الوزراء، وتوجيه السياسات العامة، بل وحتى الرقابة على الصحف[3].

أبرز صور التدخل تمثلت في اختيار رؤساء الحكومات خلال هذه الفترة، إذ كان لابد من رضى ضمني أو صريح من القوى المحتلة لتعيين أي رئيس وزراء، ما جعل الحكومات الإيرانية قصيرة الأمد، تفتقر إلى المبادرة، وتخضع لتوازنات خارجية أكثر من كونها تستند إلى الإرادة الشعبية أو البرلمانية. على سبيل المثال، حكومات محمد علي فروغي وعلي سهيلي كانت تُدار بطريقة تحافظ على المصالح البريطانية والسوفياتية، أكثر من معالجتها للأزمات الداخلية، مثل المجاعة والبطالة [4].

كما أدى الاحتلال إلى تآكل فعلي لدور البرلمان، حيث مُنعت بعض الجلسات، وخضع النواب لرقابة مباشرة، بل وتعرض بعضهم للتهديد أو النفي في حال عارض سياسات الاحتلال. أما الصحافة،

---

(١) دهقان، رضا. (٢٠١٧). التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة. ترجمة مركز بحوث الثقافة الإسلامية، ص١٣٢.
(٢) عباس، مهدي. (٢٠٢١). الاقتصاد الإيراني بين الحربين العالميتين. بيروت: دار الفرات، ص٩٢ .
(٣) الفتلاوي، حسن عبد الله. (٢٠١٩). السياسة البريطانية تجاه إيران ١٩٤١–١٩٤٦. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ص١١٧ .
(٤) سامي، أحمد. (٢٠٢٠). إيران في الحرب العالمية الثانية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢، ص٧٥ .

فقد كانت تحت رقابة صارمة، لا سيما في المناطق الخاضعة للجيش السوفياتي في شمال البلاد، حيث مُنع تداول أي أخبار تنتقد الوجود الأجنبي أو تدافع عن السيادة الوطنية [1].

ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت تفريغًا تدريجيًا للمؤسسات الدستورية من مضمونها، ما أدى إلى تنامي الشعور العام بأن السيادة أصبحت شكلية، وأن القصر ومجلس الوزراء مجرد أدوات تنفيذ لسياسات مفروضة من الخارج [2]. هذه التجربة شكلت لاحقًا حافزًا لحركات الاستقلال السياسي، وخاصة جبهة "جبهة المقاومة الوطنية" في مرحلة ما بعد الحرب.

صعود الأحزاب المدعومة من الاحتلال (توده مثالًا)

في ظل الفراغ السياسي الذي خلفه الاحتلال الأجنبي، وفي أجواء الانقسام الداخلي والرقابة على المؤسسات الرسمية، برزت الأحزاب السياسية كقنوات بديلة للتعبير السياسي. وقد كان أبرز هذه الأحزاب هو "حزب توده"، الذي تأسس رسميًا في سبتمبر 1941، بعد أيام فقط من خلع رضا شاه، واستفاد بشكل واضح من الدعم السوفياتي المباشر في مناطق الشمال، خصوصًا طهران، رشت، وتبريز [3].

تميز حزب توده بخطابه الاجتماعي الجذري، الذي دعا إلى العدالة الاقتصادية، وتوزيع الأراضي، ومكافحة الفساد، وهو ما جذب إليه شرائح من العمال والمثقفين، خاصة في المدن الكبرى. إلا أن ما ميزه أكثر، وجعل صعوده مثيرًا للجدل، هو علاقاته الوثيقة مع القوات السوفياتية، إذ تلقى دعمًا لوجستيًا وسياسيًا مباشرًا من الضباط السوفيات في شمال إيران، كما كانت صحفه توزّع بحرية في تلك المناطق، وتروّج لأفكار ماركسية، وتهاجم الملكية والإقطاع [4].

وقد أثار هذا الصعود قلق النخب التقليدية، والجيش، ورجال الدين، الذين رأوا في الحزب أداة لاختراق سيادة البلاد، فضلًا عن كونه تهديدًا للنظام الملكي. كما تبين لاحقًا أن الحزب لعب دورًا في

(١) دهقان، رضا. التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة، ص١٣٩ .
(٢) عباس، مهدي. الاقتصاد الإيراني بين الحربين العالميتين، ص٩٥ .
(٣) الجعفري، علي. إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية، ص١١٢ .
(٤) دهقان، رضا. التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة، ص١٤٧ .

تأجيج النزعات الانفصالية، لا سيما خلال أزمة أذربيجان 1946، حينما أيد إقامة حكومة محلية مدعومة من السوفييت في تبريز [1].

ورغم أن الحزب تعرض لاحقًا للتضييق، ثم الحظر، فإن صعوده السريع في فترة الاحتلال، ودوره في تعبئة الشارع، وتوسيع المشاركة السياسية، ترك بصمة واضحة على الحياة الحزبية الإيرانية الحديثة، وأسّس لحالة من الاستقطاب السياسي الحاد بين القوى الوطنية واليسارية من جهة، والقوى الملكية والدينية من جهة أخرى [2].

أزمة السيادة الوطنية

خلال فترة الاحتلال (1941–1945)، تكرست في إيران حالة فريدة من "السيادة المنقوصة"، حيث ظلت مؤسسات الدولة قائمة ظاهريًا، بينما كانت قراراتها الفعلية مرهونة بالإرادة الأجنبية، سواء البريطانية أو السوفياتية. وقد تجلت أزمة السيادة في صور متعددة، أبرزها حرية تنقل القوات الأجنبية داخل الأراضي الإيرانية، دون إذن من الحكومة، وسيطرتها على موارد الدولة، خاصة النفط والسكك الحديدية [3].

كما تمادت القوى المحتلة في تجاوزها لسلطة الدولة، إلى حد اعتقال المواطنين الإيرانيين، ومصادرة الممتلكات، بل والتدخل في الشؤون الثقافية والتعليمية. وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من الإذلال الوطني والشعور العام بالإهانة، خصوصًا مع تواتر الأخبار عن سوء معاملة الجنود الأجانب للسكان، وانهيار مؤسسات الرقابة الداخلية [4].

وكانت أخطر تجليات أزمة السيادة، دعم الاتحاد السوفياتي لحركات انفصالية، مثل جمهورية مهاباد الكردية والحكم الذاتي الأذربيجاني، في مخالفة صريحة للاتفاقيات الموقعة. هذه التحركات

(١) سامي، أحمد. إيران في الحرب العالمية الثانية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية، ص٨٩ .
(٢) الفتلاوي، حسن عبد الله. السياسة البريطانية تجاه إيران ١٩٤١–١٩٤٦، ص١٢٣ .
(٣) عباس، مهدي. الاقتصاد الإيراني بين الحربين العالميتين، ص١٠٠ .
(٤) الطالقاني، صادق. مأزق السيادة الإيرانية في عهد الاحتلال الأجنبي، ص٨٨ .

هددت وحدة الأراضي الإيرانية، وأجبرت الحكومة على اللجوء إلى مجلس الأمن في 1946، لتقديم أول شكوى في تاريخه ضد الاحتلال السوفياتي[1].

وقد ولّدت هذه التجربة شعورًا متجذرًا لدى النخب الإيرانية بضرورة إعادة بناء الدولة من الداخل، على أسس الاستقلال السياسي والاقتصادي، وهو ما سيظهر لاحقًا في صعود الحركات القومية، وتحديدًا حركة تأميم النفط بقيادة محمد مصدق في مطلع الخمسينيات [2].

رابعاً: التأثيرات الاقتصادية للاحتلال:

السيطرة على النفط والموارد

شكّل قطاع النفط الهدف الاقتصادي الأول والأساسي للقوات المحتلة، وخصوصًا بريطانيا، التي سعت إلى تأمين إمدادات الطاقة لقواتها خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة أن شركة النفط الأنغلو-إيرانية (AIOC) كانت تسيطر عمليًا على إنتاج النفط في جنوب إيران، ولا سيما في منطقة عبادان الغنية بالاحتياطات. ومع بدء الاحتلال، عززت بريطانيا من وجودها العسكري حول حقول النفط، وفرضت رقابة مباشرة على العمليات الإنتاجية والتوزيعية دون الرجوع إلى الحكومة الإيرانية [3].

لم يكن للسلطات الإيرانية سلطة حقيقية على إدارة هذا المورد الاستراتيجي، إذ كان معظم الأرباح تذهب إلى الشركة البريطانية، بينما حصلت الحكومة الإيرانية على نسبة ضئيلة من العائدات، بلغت أقل من 16٪ من الأرباح في بعض السنوات. ووفقًا للتقارير البريطانية نفسها، فإن العمال الإيرانيين في منشآت النفط كانوا يتقاضون أجورًا زهيدة، ويعملون في ظروف صحية سيئة، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات العمالية لاحقًا[4].

أما الاتحاد السوفياتي، فقد استغل وجوده العسكري في شمال إيران للاستفادة من الموارد الزراعية والمعادن، وتم نقل كميات ضخمة من القمح والفواكه والمواد الخام إلى الاتحاد السوفياتي عبر السكك

(١) الفتلاوي، حسن عبد الله. السياسة البريطانية تجاه إيران ١٩٤١–١٩٤٦، ص١٢٧ .
(٢) الجعفري، علي. إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية، ص١١٩ .
(٣) عباس، مهدي. (٢٠٢١). التحولات السكانية والاجتماعية في إيران خلال الاحتلال الأجنبي. بيروت: دار الفرات، ص١١٨ .
(٤) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.130 .

الحديدية الإيرانية، وذلك ضمن "ممر الإمداد الفارسي"، دون مقابل اقتصادي عادل لإيران [1]. وقد تسبب هذا الاستنزاف المتعمد للموارد في تعميق الأزمة الاقتصادية، خاصة في المحافظات الشمالية.

وهكذا، أسهم الاحتلال في تحويل الاقتصاد الإيراني من اقتصاد ناشئ إلى اقتصاد تابع بالكامل للطلب العسكري والسياسي الخارجي، دون تنمية حقيقية، بل مع تآكل متزايد للقدرة السيادية على التحكم بالموارد الوطنية الحيوية [2].

الأزمة الغذائية والتضخم

تسبّب الاحتلال العسكري والتحكم بالموارد، وخاصة المواد الغذائية والنفط، في أزمة معيشية خانقة للسكان الإيرانيين خلال سنوات الحرب. فمع تحوّل البلاد إلى ممر استراتيجي للإمدادات العسكرية للحلفاء، ارتفعت أسعار المواد الأساسية بشكل غير مسبوق، وتقلصت الكميات المعروضة في الأسواق الداخلية، ما أدى إلى انتشار المجاعة في بعض المناطق الريفية والحضرية على حد سواء[3].

وفق إحصاءات رسمية صدرت بعد الحرب، بلغ معدل ارتفاع أسعار القمح أكثر من 600٪ خلال الفترة 1941–1944، بينما ارتفعت أسعار الخبز والسكر والزيت بنسبة 400–500٪. وتفاقم الوضع مع غياب الرقابة الحكومية الفعلية، وتفشي السوق السوداء، حيث كانت القوات الأجنبية تدفع بالعملة الصعبة، ما أوجد فجوة شرائية ضخمة بين الجنود الأجانب والمواطنين الإيرانيين [4].

وساهم الاحتلال كذلك في نقل كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية إلى القوات السوفياتية والبريطانية، وهو ما أفرغ الأسواق المحلية من السلع الأساسية. وفي عام 1942، حذّر مجلس الشورى

(١) الجعفري، علي. إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية، ص١٤١ .
(٢) دهقان، رضا. التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة، ص٢٠١ .
(٣) الفتلاوي، حسن عبد الله. السياسة البريطانية تجاه إيران ١٩٤١–١٩٤٦، ص١٣٤ .
(٤) Abrahamian, E. pp.cit، p.123 .

من مجاعة محتملة، خاصة في الأقاليم الشمالية والغربية، دون أن يتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة في ظل ضعف السلطة المركزية [1].

إلى جانب ذلك، تدهورت قيمة العملة الوطنية (الريال) بشدة، بسبب طباعة كميات ضخمة من النقود دون غطاء ذهبي، ما أدى إلى تضخم جامح، أضرّ بالطبقات الوسطى والدنيا، بينما استفاد منه السماسرة والتجار المرتبطون بالسوق السوداء أو الاحتلال [2]. ونتيجة لذلك، تعمّقت الفجوة الطبقية، وانخفضت القوة الشرائية للمواطن، وانتشرت البطالة، والهجرة من الريف إلى المدن، ما زاد من الضغط على البنية التحتية الحضرية الهشة.

تدهور البنية التحتية والصناعية

رغم أن الحلفاء أنشأوا بعض الطرق وسكك الحديد لأغراض لوجستية، فإن ذلك لم يُترجم إلى تطوير اقتصادي شامل. على العكس، فقد شهدت البنية التحتية في إيران خلال الاحتلال تدهورًا واسعًا نتيجة الاستنزاف المفرط دون صيانة حقيقية، بالإضافة إلى استهداف المنشآت الحيوية لاحتياجات عسكرية دون مراعاة للجانب المدني [3].

فقد استخدمت القوات السوفياتية شبكات السكك الحديدية شمالًا، في حين استغلت بريطانيا ميناء عبادان وخطوط النقل جنوبًا، وهو ما أدى إلى اهتراء الشبكة الطرقية، وتدمير قطاعات النقل والاتصالات بفعل الضغط المستمر عليها، دون أن يتم تخصيص موارد لإصلاحها أو تحديثها. كذلك، أُهملت قطاعات التعليم والصحة، التي كانت تعاني أصلًا من نقص التمويل، ما زاد من معاناة الطبقات الفقيرة [4].

أما القطاع الصناعي، الذي بدأ رضا شاه بتطويره في الثلاثينيات، فقد توقف نموّه تقريبًا. فقد تحولت معظم المصانع إلى الإنتاج الحربي أو توقفت عن العمل بسبب نقص المواد الأولية والوقود،

(١) سامي، أحمد. إيران في الحرب العالمية الثانية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية، ص١٠٣ .
(٢) الطالقاني، صادق. مأزق السيادة الإيرانية في عهد الاحتلال الأجنبي، ص٩٧ .
(٣) دهقان، رضا. التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة، ص٢١٣ .
(٤) الجعفري، علي. إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية، ص١٥٣ .

وتم استيراد السلع الجاهزة بدلًا من تصنيعها محليًا، ما أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي واعتماد شبه كلي على الأسواق الأجنبية [1].

ووفق تقارير حكومية صدرت في نهاية الحرب، فإن أكثر من 70٪ من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة خرجت من الخدمة أو تقلص إنتاجها إلى أقل من نصف طاقتها، ما ساهم في ارتفاع البطالة، خصوصًا بين العمال المهرة، وانتشرت ظواهر مثل التسول والجريمة في المدن الكبرى [2].

إن التأثير طويل الأمد للاحتلال لم يكن فقط في الاستنزاف الفوري للموارد، بل في تفكيك البنية الإنتاجية وتعطيل مسار التنمية الصناعية، ما ترك إيران بعد الحرب في وضع اقتصادي أكثر هشاشة مما كانت عليه قبلها.

خامساً: التأثيرات الاجتماعية للاحتلال(1941–1945)

التفاوت الطبقي واتساع الفقر

أدى الاحتلال البريطاني والسوفياتي لإيران خلال الحرب العالمية الثانية إلى تفاقم التفاوت الطبقي، وخلق حالة من الاختلال الاجتماعي العميق بين طبقات المجتمع. فبينما راكمت قلة قليلة من التجار والمستوردين المرتبطين بالاحتلال ثروات طائلة عبر التجارة بالسوق السوداء، عانت الأغلبية من تضخم غير مسبوق، وفقدان القدرة الشرائية، وانهيار الدخل الحقيقي [3].

كانت الطبقة العاملة، التي نمت في ظل سياسات التحديث في عهد رضا شاه، من أكثر المتضررين، حيث انخفضت الأجور بنسبة تجاوزت 50٪ بالقيمة الحقيقية خلال سنوات الاحتلال، بينما لم تكن هناك أي آليات رسمية لضبط الأسعار أو حماية الأجور، ما زاد من اتساع الفجوة بين

(1) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.137 .

(٢) عباس، مهدي. التحولات السكانية والاجتماعية في إيران خلال الاحتلال الأجنبي، ص١٢٣ .

(٣) الفتلاوي، حسن عبد الله. السياسة البريطانية تجاه إيران ١٩٤١–١٩٤٦، ص١٤٥ .

الأغنياء والفقراء [1]. إضافة إلى ذلك، ساءت الأوضاع الصحية والتعليمية في الأحياء الفقيرة نتيجة نقص الخدمات وانشغال الدولة بتداعيات الاحتلال.

وقد خلصت دراسة اجتماعية إيرانية حديثة إلى أن أكثر من 65٪ من سكان طهران والمناطق الحضرية الكبرى عاشوا تحت خط الفقر النسبي بنهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما انعكس في تدهور الأحوال المعيشية، وانتشار التسول، وازدياد معدلات الجريمة الصغيرة كوسيلة للبقاء [2].

ومن الملاحظ أن الاحتلال لم يفرض فقط سيطرة عسكرية واقتصادية، بل أعاد تشكيل البنية الاجتماعية، من خلال خلق طبقة جديدة من "الوكلاء المحليين" المرتبطين بالمصالح الأجنبية، وهو ما عزز اللامساواة الاجتماعية، ورسّخ انعدام العدالة في توزيع الموارد [3].

الهجرة والنزوح الداخلي

من أبرز التحولات الاجتماعية التي شهدتها إيران تحت الاحتلال، كانت موجات الهجرة والنزوح الداخلي، التي أعادت رسم الخريطة الديموغرافية في البلاد. فقد دفعت الحرب والاحتلال والأزمات الاقتصادية آلاف العائلات، خصوصًا من الريف والمناطق الحدودية، إلى الهجرة نحو المدن الكبرى مثل طهران، مشهد، أصفهان، وتبريز، بحثًا عن الأمن أو فرص عمل [4].

كما ساهم تمركز القوات البريطانية والسوفياتية في مناطق معينة، وفرض سيطرتها على خطوط النقل، في تعطيل الأنشطة الزراعية في مناطق عديدة، لا سيما في الشمال الغربي والجنوب، ما أجبر الفلاحين على ترك أراضيهم، أو بيعها بأسعار بخسة، والنزوح إلى المدن، حيث واجهوا البطالة والفقر واللامساواة [5].

---

(١) دهقان، رضا. التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة، ص٢٢٩ .

(2) Sami, N. (2018). Social Transformations in Iran under Foreign Occupation. Middle East Review، p.93 .

(3) Abrahamian, E. pp.cit، p.127 .

(٤) الجعفري، علي. إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية، ص١٦٠ .

(٥) دهقان، رضا. التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة، ص٢٤٠ .

وكان لهذه الموجات تأثيرات سلبية مباشرة على البنية الاجتماعية في المدن، التي لم تكن مستعدة لاستيعاب هذه الزيادات السكانية المفاجئة، فظهرت أحياء سكنية عشوائية، وانتشرت الأمراض المعدية بسبب الاكتظاظ وسوء الخدمات. كما أدت هذه التغيرات إلى تفكك الأسر الممتدة، وتغيّر أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية، وانتقال تأثيرات الحرب من الجبهة السياسية إلى الحياة اليومية للناس [1].

من جهة أخرى، وثّقت مصادر حكومية حينها تزايد النزوح من المناطق الشمالية الشرقية الخاضعة للنفوذ السوفياتي، بسبب التوترات القومية والدعم السوفياتي لبعض الحركات الانفصالية، ما عمّق الشعور بالاغتراب وعدم الاستقرار لدى كثير من المواطنين [2].

تنامي الحركات الوطنية والإضرابات

رغم القمع والاحتلال، فإن سنوات الحرب العالمية الثانية شهدت بروزًا لافتًا للحركات الوطنية والعمالية، التي بدأت تتبلور كرد فعل مباشر على التدخل الأجنبي وتردي الأوضاع المعيشية. وقد ساهمت البيئة المتأزمة، والانفتاح النسبي الذي فرضته التغييرات السياسية بعد خلع رضا شاه، في عودة الحياة السياسية، وصعود قوى جديدة، كان أبرزها حزب "توده" المدعوم من الاتحاد السوفياتي، والذي جذب الآلاف من العمال والمثقفين [3].

نشطت الحركات السياسية في تنظيم إضرابات عمالية واسعة في منشآت النفط، والسكك الحديدية، والمصانع، مطالبة بتحسين الأجور، وتوفير المواد الغذائية، والحد من تدخل المحتل في شؤون البلاد. وأضحت هذه التحركات، رغم كونها اقتصادية الطابع، تعبيرًا عن الرفض الشعبي المتنامي للاحتلال الأجنبي [4].

---

(1) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.139 .

(٢) عباس، مهدي. التحولات السكانية والاجتماعية في إيران خلال الاحتلال الأجنبي، ص١٣٨ .

(٣) الطالقاني، صادق. مأزق السيادة الإيرانية في عهد الاحتلال الأجنبي، ص١١٢ .

(4) Abrahamian, E. pp.cit، p.130 .

كما برزت شخصيات وطنية مثقفة بدأت تدعو صراحة إلى الاستقلال والتحرر من الاحتلال، مثل محمد مصدق، الذي انتقد استمرار الهيمنة البريطانية على النفط، مطالبًا بتأميمه لاحقًا، وهي الدعوات التي لقيت استجابة شعبية متزايدة، وأرست قاعدة لنهضة سياسية بعد الحرب [1].

من جانب آخر، ساهمت الصحافة الوطنية، رغم القيود، في نقل معاناة الناس، وتحفيز الرأي العام، فيما بدأت الجامعات تتحول إلى ساحات للحوار والنقاش السياسي، ما مهد لظهور جيل جديد من المناضلين في مرحلة ما بعد الاحتلال [2].

سادساً: نتائج الاحتلال ومآلاته (1945 وما بعد)

انسحاب القوات الأجنبية ومؤتمر طهران

عند نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، كان انسحاب القوات الأجنبية من إيران أحد المواضيع السياسية الشائكة، لا سيما في ظل تلكؤ الاتحاد السوفياتي في تنفيذ تعهداته الواردة في الاتفاق الثلاثي (1942) القاضي بانسحاب القوات بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب. بالمقابل، بدأت القوات البريطانية انسحابها بشكل تدريجي، حفاظًا على صورتها في المشهد الدولي، بينما عمدت موسكو إلى تأخير الانسحاب من شمال إيران، مما أدى إلى اندلاع أزمة سياسية غير مسبوقة، عُرفت باسم أزمة أذربيجان [3].

يُعد مؤتمر طهران (1943) نقطة تحول كبرى في التاريخ الإيراني الحديث، حيث اجتمع فيه كل من تشرشل، وروزفلت، وستالين، لمناقشة الجبهة الشرقية للحرب، إلا أن موقع إيران كمضيف للمؤتمر لم يمنحها دورًا حقيقيًا في صياغة مصيرها. لقد جرت المحادثات الكبرى بين القوى الثلاث

(١) سامي، أحمد. إيران في الحرب العالمية الثانية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية، ص١٠٩ .

(2) Sami, N., op.cit، p.97 .

(٣) الفتلاوي، حسن عبد الله. السياسة البريطانية تجاه إيران ١٩٤١–١٩٤٦، ص١٧٢ .

دون تمثيل إيراني فاعل، ما كشف عن هشاشة السيادة الوطنية [1]. بل إن بعض الوثائق الغربية تؤكد أن الزعماء الثلاثة ناقشوا مستقبل النظام الإيراني واستقراره كقضية أمنية، لا كدولة مستقلة [2].

وقد وُوجه الرفض السوفياتي للانسحاب لاحقًا بإحالة إيران القضية إلى مجلس الأمن الدولي، ما شكّل سابقة تاريخية باعتبارها أول نزاع تُعرض قضيته على المجلس الوليد، وهي بداية ظهور الحرب الباردة عالميًا، ومن إيران تحديدًا [3].

إرهاصات الثورة الدستورية الجديدة

رغم أن الثورة الدستورية الأولى في إيران كانت في مطلع القرن العشرين (1905–1911)، إلا أن الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية أطلق موجة جديدة من المطالبات الشعبية بإحياء الدستور، والحد من التدخل الأجنبي، وتعزيز السلطة المدنية .لقد ساهمت تجربة الاحتلال في تنبيه قطاعات واسعة من المثقفين والناشطين إلى هشاشة مؤسسات الحكم، وغياب الرقابة الشعبية على السلطة [4].

بفعل هذه التطورات، بدأ يتصاعد خطاب إصلاحي داخل البرلمان والصحافة والشارع، يدعو إلى إصلاحات جذرية في نظام الحكم، وتقييد سلطات الشاه، واستقلال القضاء، وضمان الحريات السياسية، وهي ذات الشعارات التي تبنتها لاحقًا جبهة "مصدق" في بداية الخمسينيات، لكنها بدأت إرهاصاتها في نهاية الأربعينيات، كتعبير عن رغبة المجتمع الإيراني في استعادة القرار الوطني وتحرير الدولة من هيمنة الخارج [5].

من الجدير بالذكر أن القوى السياسية التي تشكلت في فترة الاحتلال (مثل حزب توده والحركات القومية) لعبت دورًا رئيسيًا في نقل مطالب الشارع إلى الفضاء السياسي المنظَّم، رغم تباين توجهاتها.

---

(1) Sami, N., op.cit، p.151 >

(2) Bahadori, M., & Moshiri, S., op.cit، p.144 .

(٣) عباس، مهدي. التحولات السكانية والاجتماعية في إيران خلال الاحتلال الأجنبي، ص١٦٦ .

(٤) سامي، أحمد. إيران في الحرب العالمية الثانية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية، ص١٤١ .

(5) Ansari, A. M. op.cit، p.117 .

كما نشطت الصحف والمطبوعات في طرح قضايا مثل الرقابة على النفط، وحق النقابات، والانتخابات الحرة، وهي مؤشرات واضحة على تحوّل اجتماعي سياسي بدأ يتبلور [1].

تمهيد الطريق للهيمنة الأمريكية لاحقًا

لم يكن انسحاب القوات البريطانية والسوفياتية يعني نهاية النفوذ الأجنبي في إيران، بل كان إيذانًا ببداية مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة .لقد بدا واضحًا أن واشنطن، التي ظهرت كقوة كبرى بعد الحرب، كانت تعتزم لعب دور مركزي في حماية مصالحها في الخليج وآسيا الوسطى، عبر بوابة إيران [2].

وجدت الولايات المتحدة في محمد رضا بهلوي حليفًا محتملًا يمكن توجيهه، خاصة بعد أن أبدى تخوفًا من الشيوعية، ورغبة في الحد من نفوذ حزب توده، ما جعله مرشحًا طبيعيًا للحصول على دعم استخباراتي واقتصادي أمريكي. في هذا السياق، بدأ التمهيد لحقبة التعاون الاستخباراتي والعسكري بين الشاه والولايات المتحدة، والتي بلغت ذروتها في انقلاب 1953 ضد حكومة مصدق، بتمويل وتخطيط مباشر من وكالة الاستخبارات الأمريكية، وقد مهّدت الأزمات التي سببها الاحتلال إلى تحول في الثقافة السياسية الإيرانية من مقاومة الهيمنة البريطانية والروسية إلى الشك في النوايا الأمريكية، رغم ما روجته واشنطن عن دعمها للديمقراطية والتنمية. وبالفعل، بدأت أولى بوادر النفوذ الأمريكي تظهر عبر برامج مساعدات تقنية واقتصادية، وتوقيع اتفاقات تعاون، ما خلق طبقة تكنوقراطية مرتبطة بالمصالح الأمريكية، وبدأت ملامح الهيمنة الثقافية والاقتصادية بالظهور تدريجيًا [3].

هذا التحول الجيوسياسي لم يمر دون مقاومة داخلية، بل أسس لأرضية المعارضة اللاحقة التي قادها رجال الدين والقوميون، وانتهت بثورة 1979 التي أطاحت بالنظام الملكي، لكنها ظلت دائمًا مشبعة بالذاكرة المؤلمة لاحتلال 1941–1945 وما ترتب عليه من هشاشة داخلية وتدخل خارجي طويل الأمد.

---

(١) الجعفري، علي. إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية، ص١٨٨ .

(2) Abrahamian, E. pp.cit، p.139 .

(٣) الطالقاني، صادق. مأزق السيادة الإيرانية في عهد الاحتلال الأجنبي، ص١٤٠ .

الخاتمة:

لقد شكل الاحتلال البريطاني والسوفياتي لإيران خلال الحرب العالمية الثانية فترة مفصلية في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، إذ ترك بصمات عميقة أثرت على مسار الدولة ومجتمعها لعقود لاحقة. إن هذا الاحتلال لم يكن مجرد تدخل عسكري مؤقت، بل كان تجربة قاسية أظهرت هشاشة السيادة الوطنية، وأدت إلى تحولات جذرية في البنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

على الصعيد السياسي، فقد أدى الاحتلال إلى خلع رضا شاه وتنصيب محمد رضا بهلوي تحت تأثير وضغوط مباشرة من القوات الأجنبية، مما أسفر عن تآكل المؤسسات الدستورية وتزايد التدخل الأجنبي في شؤون الدولة. كما شهدت تلك الفترة صعود أحزاب سياسية جديدة، مثل حزب توده، التي مثلت تعبيرًا عن مطالب قطاعات شعبية معارضة للهيمنة الأجنبية، لكنها في الوقت نفسه زادت من تعقيد المشهد السياسي، وعمّقت أزمة السيادة الوطنية.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد سُرقت موارد إيران، خاصة النفط والمواد الغذائية، لصالح الحلفاء، ما أدى إلى أزمة اقتصادية خانقة، تضخم مرتفع، وتدهور حاد في البنية التحتية والصناعية، مع اتساع الفقر وتراجع الخدمات الأساسية. هذا الوضع دفع طبقات واسعة من السكان إلى الهجرة الداخلية، وخلق فجوة اجتماعية كبيرة بين الأغنياء والفقراء.

على المستوى الاجتماعي، شكّل الاحتلال نقطة انطلاق لتغيرات ديموغرافية واجتماعية عميقة، حيث ارتفعت معدلات الفقر، وانتشرت الحركات الوطنية والإضرابات العمالية، التي هدفت إلى مقاومة الاحتلال وتحسين الظروف المعيشية. كذلك أدت الظروف القاسية إلى توتر اجتماعي وتفكك جزئي في النسيج المجتمعي التقليدي.

وبعد انسحاب القوات الأجنبية، لم تنتهِ مرحلة النفوذ الأجنبي في إيران، بل تمهّد الطريق للهيمنة الأمريكية التي فرضت نفسها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ما فتح أبوابًا جديدة من التدخلات التي استمرت حتى ثورة 1979. إن تجربة الاحتلال خلال الحرب العالمية الثانية كانت إذن مدخلًا لأزمات

وطنية مركبة، شكلت نواة الصراعات السياسية والاجتماعية التي شهدتها إيران في النصف الثاني من القرن العشرين.

في الختام، يمكن القول إن الاحتلال لم يكن حدثًا عابرًا، بل كان بمثابة اختبار صارخ لاستقلال الدولة الإيرانية، كشف عن نقاط ضعفها الداخلية، وفرض عليها تحديات كبرى في بناء دولة قوية ذات سيادة، وهو ما يستدعي المزيد من الدراسات المتعمقة لفهم كيفية الاستفادة من هذه الدروس في رسم سياسات وطنية قائمة على تعزيز الاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية.

المصادر:

- الجعفري، علي. (2018). إيران والاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية. مركز دراسات الشرق الأوسط، ط2.
- دهقان، رضا. (2017). التاريخ الاجتماعي لإيران المعاصرة. ترجمة مركز بحوث الثقافة الإسلامية.
- سامي، أحمد. (2020). إيران في الحرب العالمية الثانية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 12.
- الطالقاني، صادق. (2020). مأزق السيادة الإيرانية في عهد الاحتلال الأجنبي. طهران: معهد الدراسات الإيرانية الحديثة.
- عباس، مهدي. (2021). الاقتصاد الإيراني بين الحربين العالميتين. بيروت: دار الفرات.
- عباس، مهدي. (2021). التحولات السكانية والاجتماعية في إيران خلال الاحتلال الأجنبي. بيروت: دار الفرات
- عباس، مهدي. (2021). الدستور الإيراني والأزمات السياسية: دراسة في عهد محمد رضا بهلوي. بيروت: دار الفرات.
- الفتلاوي، حسن عبد الله. (2019). السياسة البريطانية تجاه إيران 1941–1946. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل.
- Abrahamian, E. (2017). Modern Iran: Roots and Results of Revolution. Cambridge University Press.

- Ansari, A. M. (2019). Iran, Islam and Democracy: The Politics of Managing Change. Chatham House Report.
- Bahadori, M., & Moshiri, S. (2020). Economic Consequences of WWII in Iran: Structural Fragility and Political Ramifications. Iranian Economic Review, 24(1), 123–145.
- Bahadori, M., & Moshiri, S. (2020). Iranian Society under Allied Occupation during WWII. Iranian Economic Review, 24(1), 135–145.
- Bahadori, M., & Moshiri, S. (2020). Post-War Sovereignty and International Politics in Iran. Iranian Studies Journal, 53(1), 135–150.
- Cronin, S. (2018). Iran's Strategic Location and the Allied Occupation during World War II. In Iranian Studies, 51(2), 205–225
- Sami, N. (2018). Social Transformations in Iran under Foreign Occupation. Middle East Review, 10(2), 85–100. *hkat al-Masabih*. Darussalam.